تقديمٌ

«ياسر عمر أمين.. ثنائيَّةُ الحقِّ والجمالِ»

بقلم الأستاذة الدكتورة الناقدة / أمل نصر
أستاذ بقسم التصوير ورئيس القسم الأسبق
كلية الفنون الجميلة – جامعة الإسكندرية
ناقدة وباحثة في مجال الفنون التشكيلية
عضو لجنة توثيق أعمال متحف محمود سعيد وسيف وأدهم
وانلي ومتحف الفن الحديث بالإسكندرية
حائزة على جائزة الدولة التشجيعية في مجال النقد التشكيلي

ياسر عمر أمين شابٌ نابهٌ يرتادُ دربًا جديدًا في منطقتِنا العربيَّةِ بوعيٍّ وجدِّيَّةٍ وشجاعةٍ نادرةٍ محاولًا وضعَ الكثيرَ من الإشكاليَّاتِ الفنيَّةِ في نسقِها القانونيِّ، وقد أجرى تحويلًا لمسارِ حياتِه الأكاديميَّةِ عندما توجَّهَ لدراسةِ القانونِ عِوضًا عن رغبتِه الأولى في دراسةِ الفنِّ، واستطاعَ أنْ يَجِدَ الجسرَ الذي مرَّ به من محبَّةِ الفنِّ إلى رعايةِ حقوقِ الفنِّ والفنَّانينَ. لم يبتعدْ كثيرًا عن حُلمِه القديمِ فبقيَ في قلبِ المجالِ الذي أحبَّه وحقَّقَ مُنجزًا يُرشِّحُه لأنْ يكونَ أوَّلَ فقيهٍ في عالَمِنا العربيِّ في مجالِ سوقِ الفنِّ من خلالِ محاولتِه لإيجادِ صيغةٍ مشتركةٍ يُمكنُ أنْ تكونَ منهجًا مستقبليًّا نسيرُ عليهِ في عالَمِ سوقِ الفنِ.

درسَ في كليَّةِ الحقوقِ، وتحتَ عباءةِ دراستِه القانونيَّةِ وجدَ ضالَّتَه في مجالِ حقوقِ الملكيَّةِ الفكريَّةِ؛ ذلك المجالُ الذي لم يتمْ التطرُّقُ إليه كثيرًا في مِصرَ والعالَمِ العربيِّ فأصبحَ يضمُّ الكثيرَ من الحقولِ الشَّائكةِ ومساحاتٍ لا بأسَ بها من التَّخبُّطِ وضياعِ حقوقِ الفنِّ والفنَّانينَ في ظلِّ جهلٍ سائدٍ بتلك الحقوقِ، وعدمِ وجودِ توعيَّةٍ كافيةٍ بمُعطياتِ قانونِ الملكيَّةِ الفكريَّةِ، وحقَّقَ باختيارِه لهذا المجالِ همزةَ الوصلِ ما بين الفنِّ والقانونِ وتقنينِ ممارساتِ الفنِّ ووضعِها في قالبٍ قانونيٍّ يضمنُ حقوقَ الفنَّانينَ التَّشكيليينَ.

وفي هذا يقولُ: «(لقد أردتُ أنْ أكونَ رسَّامًا، فأصبحتُ عاشقًا للملكيَّةِ الفكريَّةِ) عبارةٌ لطالما يحلو ليَّ أنْ أُردِّدَها في كلِّ آنٍ وآنٍ، أنظرُ إلى الزَّمانِ، وأتقلَّبُ في أقدارِه لأتعجَّبَ، حيثُ كنتُ عاشقًا للرَّسمِ، وكانت مُنتهى آمالي أنْ التحقَ بكليَّةِ الفنونِ الجميلةِ، وكان لديَّ من الاستعدادِ لأنْ أُفني رُوحي فيها، ولكنْ يُريدُ الإنسانُ ويأبى قدرُه، وتبقى إرادةُ القادرِ في أنْ يُعوِّضَني، حينما أُبْعِدْتُ بحُكمِ القدرِ عن حُبِّي للرَّسمِ لأُصبحَ عاشقًا للملكيَّةِ الفكريَّةِ بعدما التحقتُ بكليَّةِ الحقوقِ (قسمُ اللُّغةِ الفرنسيَّةِ) جامعةُ عين شمس، وأنْ أجعلَ من أناملي

فُرشاةً أخُطُّ بها ذلك العِشقَ فيما درستُه لكي أُرسِّخَ لذلك الجسرِ الحانِي الذي جعلتَه يَتهَدْهَدُ على خُيوطٍ من حريرٍ لأعْقِدَ الصِّلةَ بين الفنِّ والقانونِ في إزارٍ عرائسيٍّ وددتُ ألَّا ينفصلَ، سواءَ في حياتي أو بعدَ انقضاءِ أَجَلِي، وليبقَ الفنُّ والقانونُ ما بقيتْ الحياةُ».

نشأَ ياسر في بيتِ عِلْمٍ حيثُ يعملُ والدُه الأستاذُ الدكتورُ/ عمر أمين أبو النصر كأستاذٍ للحضارةِ الفرنسيَّةِ وعملتْ والدتُه الرَّاحلةُ الأستاذُ الدكتورُ/ بهيـرة يوسـف برتو أحمد طوسون كأستـاذٍ للُّغويَّـاتِ بقسمِ اللُّغةِ الفرنسيَّةِ بكليَّةِ الآدابِ – جامعةُ المنيا، وكذلك أختاهُ اللَّتانِ انتمتَا لنفسِ التَّخصُّصِ. في المكتبةِ الكبيرةِ للأسرةِ كان لقاؤه الأوَّلُ بالفنِّ حينما اعتادَ في صغرِه على تصفُّحِ كُتُبِ الأدبِ الفرنسيِّ التي كانت تحفلُ بصُوَرِ الأعمالِ الفنيَّةِ، ثم عاشَ في فرنسا ثمانِ سنواتٍ من طفولتِه تضوَّعَ خلالَها عطرَ الفنِّ، وفي دراستِه في المرحلةِ الثانويَّةِ كان يحلَمُ بأنْ يُؤرِّخَ للفنِّ وبدأَ في إعدادِ معجمٍ بأسماءِ أهمِّ الفنَّانينَ العالميينَ والمصريينَ، كما راودُه حُلمًا بأنْ يكونَ فنَّانًا أو ناقدًا فنيًّا، وعندما لم يحالفْه الحظُّ في الالتحاقِ بكليَّةِ الفنونِ الجميلةِ التحقَ للدِّراسةِ بقسمِ اللُّغةِ الفرنسيَّةِ بكليَّةِ الحقوقِ – جامعةُ عين شمس وتخرَّجَ في عامِ ٢٠٠٩.

لم يفقدْ كاتبُنا صلتَه بعالَمِ الفنِّ التَّشكيليِّ بعدَ تخصُّصِه في القانونِ، وعندما عاودَ زيارةَ فرنسا للدِّراسةِ زارَ خلالَها العديدَ من المُتاحفِ والمعارضِ الفنيَّةِ، فالاهتمامُ بالفنِّ لم ينقطعْ بل وجدَ في أحدِ دروبِ القانونِ دربًا يوصِّلُه بالفنِّ وهو مجالُ الملكيَّةِ الفكريَّةِ. تفرَّغَ منذُ تخرُّجِه للبحثِ والتَّأليفِ والتَّأريخِ في مجالِ الملكيَّةِ الفكريَّةِ بشتَّى فروعِها، وحصلَ على الدُّبلومِ الجامعيِّ للدِّراساتِ القانونيَّةِ الفرنسيَّةِ (DUEJF) من كليَّةِ الحقوقِ – جامعةُ جان مولان (ليون – فرنسا) عامِ ٢٠٠٩، ثم حصلَ على دبلومِ الدِّراساتِ العُليا في الملكيَّةِ الفكريَّةِ من كليَّةِ الحقوقِ – جامعةُ حلوان (المعهدُ الإقليميُّ للملكيَّةِ الفكريَّةِ) بالتَّعاونِ مع المنظَّمةِ العالميَّةِ للملكيَّةِ الفكريَّةِ (الويبو/WIPO) – جنيف عامِ ٢٠١٠. حصلَ على درجةِ الماجستيرِ في القانونِ (تخصُّصُ «الملكيَّةِ الأدبيَّةِ والفنيَّةِ») من جامعةِ حلوان في عامِ ٢٠١٢، وفي نفسِ المجالِ يَعِدُّ الآنَ رسالتَه للحصولِ على درجةِ الدكتوراةِ من جامعةِ بواتييه (فرنسا). وقد واصلَ بحثَه في الملكيَّةِ الفكريَّةِ واطَّلَعَ على أُمَّهاتِ الكُتُبِ في هذا المجالِ وتواصلَ مع فقهائِه في العالَمِ، كما اجتهدَ في نشرِ بحوثِه ودراساتِه وتعليقاتِه وتحليلِه للأحكامِ القضائيَّةِ في مصرَ والعالَمِ تلك التي تُعَدُّ مرجعيَّةً هامَّةً قد تساهمُ في تصحيحِ مسارِ بعضِ الأحكامِ.

ويُعَدُّ المؤلِّفُ أوَّلَ مَنْ اجتهدَ في مِصرَ لتقديمِ مسألةِ سوقِ الفنِّ واستجلاءِ قانونِه والالتفاتِ لواقعِ الممارساتِ العمليَّةِ في هذا المجالِ واستنباطِ مفاهيمٍ جديدةٍ تصلُحُ لأنْ تكونَ تشريعاتٍ، وقد اجتهدَ في مؤلَّفِه الحاليِّ لرصدِ إشكاليَّاتٍ واقعيَّةٍ في سوقِ الفنِّ التَّشكيليِّ وتوضيحِ الرَّأيِ القانونيِّ فيها وتفسيرِ المُبهمِ من القوانينَ المرتبطةِ بهذا الشأنِ والسَّعيِّ لتفعيلِها ممَّا يساهمُ في دعمِ رجالِ القانونِ لإصدارِ أحكامِهم في تلك القضايا من خلالِ خبرةٍ قانونيَّةٍ متخصِّصةٍ يُرافقُها خبرةٌ فنيَّةٌ في هذا المجالِ. وقد لفتني نبوغُه المُبكِّرُ وهو شابٌ لم يتخطَ الرابعةَ والعشرينَ من عمرِه عندما أهداني مجلَّدَه الضخمَ «الجامعُ الياسرُ في حقِّ المؤلِّفِ وقانونِ سوقِ الفنِّ في مِصرَ وفرنسا» عامِ ٢٠١٣.

كان يرتادُ أرضًا جديدةً، كلُّ كشفٍ فيها يؤدِّي إلى كشفٍ جديدٍ مدعومٍ بشغفِه بالعِلْمِ ومحبَّتِه للفنِّ وإدراكِه لنُدرةِ الدِّراساتِ في هذا المجالِ ممَّا فتحَ أمامَه طريقًا خَصِبًا للبحثِ، فالجهلُ بمجالِ حقوقِ المِلكيَّةِ الفِكريَّةِ أوجدَ العديدَ والعديدَ من القضايا الشَّائكةِ والملفَّاتِ المفتوحةِ، والتَّعطُّشَ إلى إيجادِ إطارٍ حاكمٍ يُصحِّحُ مسارَ علاقةِ الفنَّانِ بسوقِ الفنِّ واكتسابِه لحقوقِه القانونيَّةِ والتي اعتقدُ أنَّ معظمَ الفنَّانينَ يجهلونَها تمامًا.

ولصعوبةِ وضعِ قضايا الفنِّ على حدِّ القانونِ تطلَّبَ ذلك من القانونيِّ والباحثِ ياسر عمر أمين قدرةً قانونيَّةً خاصَّةً مضفورةً بخبرةٍ فنيَّةٍ وعلاقاتٍ جيدةٍ بالفنَّانينَ وثقةٍ منهم تتيحُ الاقترابَ من مشكلاتِهم وترفعُ الحرجَ عنهم، بالإضافةِ إلى التَّفنيدِ والتَّحليلِ الجيدِ وتنميَّةِ خبرةِ فَهمِ الفنِّ للوصولِ إلى إطارٍ قانونيٍّ حاكمٍ للتَّعاملاتِ المختلفةِ في سوقِ الفنِّ الذي يندرجُ تحتَ مظلَّتِه القانونُ المدنيُّ وقانونُ الضرائبِ وقانونُ المِلكيَّةِ الفِكريَّةِ والممارساتُ العمليَّةُ المقنَّنةُ المتعارفُ عليها في سوقِ الفنِّ والتي قد يُقنِّنُها المُشرِّعُ لاحقًا في صورةِ تشريعاتٍ قانونيَّةٍ.

ومن الهامِّ الإشارةُ في هذا المقامِ إلى أنَّ قانونَ المِلكيَّةِ الفِكريَّةِ ليس بجديدٍ لكنَّه لم يُدرَّسْ بشكلٍ أساسيٍّ في كليَّاتِ الحقوقِ، وخارجَ إطارِ المتخصِّصينَ كان هذا المسمَّى يتردَّدُ في مجالاتٍ إبداعيَّةٍ أخرى لكنَّه غابَ تمامًا عن مجالِ الفنونِ التَّشكيليَّةِ؛ حيثُ يفتقدُ الفنَّانونَ المِصريونَ الدِّرايةَ الكافيةَ بحقوقِ الفنَّانِ رغمَ وجودِها في مجالِ القانونِ المِصريِّ، ومن هذه الحقوقِ على سبيلِ المثالِ نسبةُ الحقِّ في التَّتبُّعِ وهى حقُّ الفنَّانِ في نسبةٍ ماليَّةٍ من كلِّ بيعٍ يحدثُ لعملِه الفنيِّ.

ويتميَّزُ المؤلِّفُ ياسر عمر أمين بامتلاكِه للُغةٍ أدبيَّةٍ جَزِلَةٍ تكسرُ حِدَّةَ جفافِ لُغةِ القانونِ وعدمِ تمسُّكِه بالقوالبِ الفنيَّةِ الجامدةِ المتعارفِ عليها في كتابةِ

النصوصِ ذاتَ السَّمتِ القانونيِّ، مُتَّكئًا على لُغةٍ معجميَّةٍ يستعينُ بإمكاناتِها المختلفةِ وبلاغتِها، ويظهرُ ذلك في استخدامِه التَّشبيهِ الضمنيِّ والتَّمثيليِّ، والمجازِ العقليِّ والمرسلِ، والاستعاراتِ المكنيَّةِ والتَّصريحيَّةِ والتَّرشيحيَّةِ، وأساليبِ الاستفهامِ، كما التزمَ بضبطِ كلِّ كلمةٍ سعيًا للمزيدِ من الدِّقةِ التي توازي دقَّةَ القانونِ ملتزمًا بالاتِّجاهِ النَّثريِّ المحافظِ الرصينِ الذي التزمَ به عُلماءُ فقهِ اللُّغةِ وأدباؤها، حيثُ وجدَه الأنسبَ لهذا النوعِ من المحتوى الذي عرضَه في مؤلَّفِه الحاليِّ.

وقد ارتكزَ أسلوبُه على النَّثريَّةِ الفصيحةِ والذَّاتيَّةِ من خلالِ طرحِه لآرائِه الشَّخصيَّةِ المستندةِ إلى بحوثٍ ودراساتٍ عِدَّةٍ في المجالِ، كما ارتكزَ على الإقناعِ المسلَّحِ بالحُججِ والقرائنِ والبراهينَ، وحرصَ في أسلوبِه على العرضِ الممتعِ للقضايا التي تناولَها حريصًا على التَّنويعِ بين الخبريِّ والإنشائيِّ في سلاسةٍ واضحةٍ ممَّا يجعلُ الكِتابَ يتجاوزُ القارئَ المتخصِّصَ ويصلُ لكلِّ قارئٍ.

وعلى خطٍّ موازٍ لقدراتِه اللُّغويَّةِ يمتلكُ المؤلِّفُ القدرةَ على تفسيرِ القانونِ بصورةٍ يسيرةٍ وبتطبيقِه على وقائعَ حدثتْ بالفعلِ يرصدُها ويُحلِّلُها ويُوضِّحُ بنودَ تناولِه القانونيِّ، كما أنَّه يُجيدُ اختيارَ الواقعةِ المتناسبةِ مع الحالةِ القانونيَّةِ التي يسعى لتوضيحِها ممَّا يساهمُ في إثراءِ خبرةِ الفنَّانِ والمقتني وأصحابِ قاعاتِ العرضِ الخاصَّةِ على الأقلِّ إزاءَ المشكلاتِ المماثلةِ، كما أنَّ لهذا الكِتابِ دورًا هامًّا في تكريسِ الوضعِ القانونيِّ واستحضارِه عِوضًا عن الأحكامِ الجُزافيَّةِ والعشوائيَّةِ والآراءِ المطَّاطةِ والألفاظِ متعدِّدةِ الإيحاءاتِ التي تُضفي المزيدَ من التَّخبُّطِ في كلِّ مشكلةٍ قانونيَّةٍ يتعرَّضُ لها الفنَّانونَ في مجالِ ممارساتِهم الفنيَّةِ.

يُرسِّخُ المؤلِّفُ ضرورةَ أنْ يحكمَ القطاعُ المتناميُّ لسوقِ الفنِّ إطارًا قانونيًّا شاملًا لجميعِ إشكاليَّاتِ العملِ الفنيِّ، تلك التي ناقشَها وحلَّلَها مطبِّقًا إيَّاه على وقائعَ محدَّدةٍ تابعَها المؤلِّفُ، من لحظةِ ميلادِه ومراحلَ نموِّه حتى لحظةِ توقيعِ الفنَّانِ وخروجِ العملِ الفنيِّ ككائنٍ حيٍّ يواجهُ ما قد يصادفَه من مشكلاتٍ تعتري حياتَه القادمةَ. وفي إطارِ ذلك طرحَ ياسر قضيَّةَ التَّأثيرِ والتَّأثُّرِ وطبَّقَها من خلالِ وقائعَ حقيقيَّةٍ، فقدَّمَ رؤيةً قانونيَّةً لمسألةِ تقليدِ أسلوبِ الفنَّانِ، وضوابطَ لفكرةِ نَسْخِ الأعمالِ الفنيَّةِ، وقضيَّةَ توثيقِ العملِ الفنيِّ من خلالِ طرحِه لموضوعِ «الكتالوجِ المُسبَّبِ» مناقشًا حيثيَّاتِ تفضيلِه لهذا المصطلحِ وماهيَّةِ الكتالوجِ المُسبَّبِ وأهميَّتِه. كما تعرَّضَ لمشكلاتِ إصدارِ شهاداتِ

توثيقِ الأعمالِ الفنيَّةِ والتَّسويقِ الجائرِ للعملِ الفنيِّ. ويطرحُ أيضًا مشكلةَ الاختفاءِ والغيابِ الغامضِ لبعضِ اللَّوحاتِ الفنيَّةِ الهامَّةِ لروَّادِ الفنِّ التَّشكيليِّ المِصريِّ وانتشارِ ظاهرةِ اللَّاقانونَ في مجالِ سوقِ الفنِّ المِصريِّ، كما أنَّ الكِتابَ يحاولُ وضعَ حدودٍ واضحةٍ لبعضِ المصطلحاتِ الفنيَّةِ والتَّفريقِ الدقيقِ بينها مثلُ الفرقِ بين التَّقليدِ والنَّسْخِ والتَّأثُّرِ، الأصالةُ المطلقةُ والأصالةُ النسبيَّةُ، الأصيلُ والمنسوبُ والمَوضوعُ والمنقولُ والمشكوكُ فيه، ومناقشةُ إشكاليَّاتِ كلِّ مصطلحٍ ومواطنِ استخدامِه. ويتطرَّقُ الكِتابُ كذلك لمشكلاتِ الفنَّانينَ في تعاملاتِهم مع بعضِ أصحابِ قاعاتِ العرضِ الخاصَّةِ، ويناقشُ مفهومَ احترامِ إرادةِ الفنَّانِ «النحَّاتِ» في حياتِه وأيضًا بعدَ رحيلِه وهى مشكلةٌ في غايةِ الدِّقةِ والأهميَّةِ. كما قدَّمَ إشارةً هامَّةً للأُطُرِ القانونيَّةِ لفنِّ الإضاءةِ المُتحَفيَّةِ، وقضايا أخرى متعدِّدةٌ طرحَها الكِتابُ يصعبُ سردُها جميعُها.

إنَّه يقدِّمُ دعوةً للانتقالِ إلى أحكامِ القانونِ بدلًا من أحكامِ صفحاتِ وسائلِ التَّواصلِ الاجتماعيِّ التي أصبحَ الكثيرُ منها سلَّةً للمُهمَلاتِ تُقذفُ فيها آراءُ الجهلةِ والمتحذلقينَ وأصحابِ المصالحِ، تلك الوسائطُ الجديدةُ التي أغرتْ بسهولةِ الإهانةِ والاتِّهاماتِ من خلفِ شاشاتٍ ظنُّوا أنَّهم مختفونَ خلفَها، ويُنبِّهُ لمدى خطورةِ هذا الجهلِ المجانيِّ وضرورةُ التَّوجُّه إلى صفحاتِ كُتُبِ القانونِ لتحقيقِ العدالةِ المفقودةِ في الكثيرِ من المشكلاتِ الفنيَّةِ التي أصبحت في تزايُدٍ مع اتِّساعِ سوقِ الفنِّ واكتظاظِه بالثَّمينِ والبخْسِ، وانتشارِ مشاكلِ تزويرِ الأعمالِ الفنيَّةِ أو فقدِها، وتفشِّي ظاهرةِ شهاداتِ توثيقِ الأعمالِ الفنيَّةِ دون ضوابطَ وغيرِها.

لقد قدَّمَ المؤلِّفُ سعيًا جادًا في اتِّجاهِ تأسيسِ قانونٍ لسوقِ الفنِّ العربيِّ، وكذلك تعريبُ وتمصيرُ تلك الفكرةِ وتطبيقُ قانونِ الملكيَّةِ الفكريَّةِ في مجالِ الفنِّ التَّشكيليِّ، وأتمنَّى من وزارةِ الثقافةِ ممثَّلةً في قطاعِ الفنونِ التَّشكيليَّةِ ومن نقابةِ الفنَّانينَ التَّشكيليينَ ومن مقتني الفنِّ الاستفادةَ المناسبةَ من خبرةِ القانونيِّ البارعِ ياسر عمر أمين لنُدرةِ تخصُّصِه وعلمُه الوفيرِ، ولإنَّه يمتلكُ المعرفةَ القانونيَّةَ التي تساهمُ في فضِّ العديدِ من المشكلاتِ التي يُواجهُها سوقُ الفنِّ.

إنَّ ياسر عمر أمين يمتلكُ مَزيَّةً إضافيَّةً، فوقَ أنَّه قانونيٌّ قديرٌ في مجالِه، هى كونُه يخترقُ مجالَ سوقِ الفنِّ برُوحِ الفنَّانِ وهذا ما يجعلُه أكثرَ فَهمًا لإشكاليَّاتِه. لقد اقتحمَ كقانونيٍّ وباحثٍ حقولًا شائكةً محاولًا أنْ يضعَ فيها مساراتٍ أمنةً تُزيلُ اللَّبسَ وتوضِّحُ الحقائقَ وتَرُدُّ الحقوقَ وتُنصِفُ جميعَ

أطرافِ العمليَّةِ الإبداعيَّةِ. إنَّ مجالَ حقوقِ المِلكيَّةِ الفِكريَّةِ وسوقَ الفنِّ مجالٌ مفتوحٌ للبحثِ يتطوَّرُ مع كلِّ واقعةٍ جديدةٍ مختلفةٍ في مجالِ سوقِ الفنِّ وحقوقِ المِلكيَّةِ الفِكريَّةِ، وشكلٌ قانونيٌّ في حالةِ تَشَكُّلٍ ونموٍّ مستمرٍ لأنَّ جانبًا كبيرًا منه مُستقىً من المعاملاتِ العمليَّةِ التي قد يطرأُ فيها جديدٌ كلَّ يوم ممَّا يتطلَّبُ بحثًا جديدًا كلَّ يوم، تلك الإمكانيَّةُ التي يحوزُها الكاتبُ بجدارةٍ تؤهِّلُه لأنْ يكونَ أوَّلَ فقيهٍ عربيٍّ في هذا المجالِ.

أ.د/ أمل نصر

٢٨ من مايو ٢٠٢١